مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
العدد الثاني ٢٠١١

دور مجلس التعاون الخليجي
في
عملية الإصلاح السياسي

د.طعمه محمد يوسف **م.هادي مشعان ربيع**

جامعة الانبار
كلية القانون و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المقدمة

لقد شهدت دول الخليج العربي ولاسيما في السنوات الاخيرة عدت خطوات على درب الإصلاح السياسي والاقتصادي، وذلك على الرغم من تباين طبيعة وحجم تلك الخطوات من دولة إلى أخرى. وتبلورت فكرة ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية سياسية في هذه الدول، نتيجة تضافر جملة من المستجدات على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد تصاعدت أصوات تمثل تياراتٍ سياسية وفكرية تدعو إلى دمقرطة المجتمعات الخليجية، وتوسيع مساحة الرأي والتعبير، وتغيير مناهج التعليم، وانفتاح الإعلام، وتجديد الخطاب الديني، وإصلاح وضع المرأة الخليجية، وإجراء انتخابات دورية، وتفعيل المؤسسات الأهلية، مع توجيه انتقادات حادة للتقاليد الاجتماعية والدينية المحافظة. وقد صاحب هذه التطورات وصول قادة سياسيين جدد إلى دفة الحكم، كما هو الحال في كل من قطر والبحرين. وإلى جانب العوامل الداخلية، ظهرت في الأفق عوامل خارجية تزايد زخمها، خصوصاً في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ في الولايات المتحدة الامريكية، كان من أهم إفرازاتها تشكُّل وتراكم حوافز إضافية جعلت من الإصلاح السياسي ضرورة ملحة.

ويحاول هذه البحث النظر في دور مجلس التعاون الخليجي في الاصلاح السياسي في هذه الدول. وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتعلق بدور العوامل الداخلية و الخارجية في التحفيز على الاصلاح السياسي؟ محاولات هذا المجلس في مسألة الاصلاح السياسي ؟ هل المجلس قادر بوضعه الحالي على تقديم شيء جديد في قضايا الاصلاح السياسي؟، هل هذا المجلس فيه امكانيات التطوير السياسي، أم أن الغاية هو الحفاظ على الوضع السياسي القائم؟ ماهو موقف المجلس من مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان هل توجد هناك انتهاكات لحقوق الانسان في دول المجلس؟ وهل الاصلاح السياسي يفرض ضرورة وجود اصلاح اقتصادي ؟.إن الإجابة عن هذه الأسئلة وبشكل علمي قد تحدد إلى أي مدى يمكن للباحث أن يقول إن هذا المجلس نجح أو فشل في القيام بدور في عملية الاصلاح السياسي في البلدان المؤسسة له. وعليه سوف يتناول هذا البحث النقاط التالية:

المبحث الأول : العوامل الداخلية والخارجية الدافعة الإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي والمشاركة السياسية والتحولات الديمقراطية.

المبحث الثلث: مجلس التعاون الخليجي وقضايا حقوق الانسان.

المبحث الرابع: تقييم دورمجلس التعاون الخليجي في عملية الاصلاح السياسي.

المبحث ألأول ـ العوامل الداخلية والخارجية الدافعة الإصلاح السياسي:

مجلس التعاون الخليجي، كما هو معروف منظمة سياسية اقتصادية تتكون من ست دول هي: الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت، ترتبط شعوبها بتقاليد تراثية وتاريخية مشتركة ونسيج اجتماعي متداخل، وأنظمة سياسية متشابهة. وقد تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام هذه المنظمة في قمة وزراء خارجية الدول الست في الرياض في ٤ فبراير/شباط ١٩٨١[١] .

ومنذ تأسيس المجلس كانت القضايا السياسية ومن بينها قضايا الاصلاح السياسي، من أهم القضايا التي واجهة المجلس بسبب ضغط الأحداث، وقد اعترف المسؤلون في المجلس بهذه الحقيقة، وقد كتب (عبد الله بشارة) الامين العام للمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧في العدد السادس من مجلة التعاون، مؤكداً وجود مطالب إصلاح تغلق دونها الأبواب، وقال" هناك طرقات على أبواب هادئة تقليدية ....تأتي بنداء عن التغيير في القوانين، والمواقف، والالتزامات، وفي المؤسسات، وأهمها في الفلسفات والمنطلقات" . واضاف أن " التحدي الذي يواجه دول الخليج –هو قدرتها من عدمها على التجاوب مع هذه الطرقات" [٢].

ويمكننا القول بوجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دفعت دول المجلس التعاون الخليجي الى محاولة السير بموجات التغيير والاصلاح السياسي، وهي كالاتي:

١- العوامل الداخلية : لعل أهم هذه العوامل تتمثل بظهور الانفتاح الإعلامي الخليجي، والإعلام الفضائي الإخباري؛ حيث أصبح هناك فضائية لكل دول خليجية، علاوةً على انتشار الصالونات الثقافية في المدن الخليجية، وانتشار ظاهرة الجامعات الخاصة الأجنبية، والتي تحمل بين جنباتها أبعادًا ثقافية وتعليمية متعددة ومتنوعةً عمّا هو سائد بالنسبة لنظريتها الحكومية في دول الخليج[٣].

كما أن إحدى الظواهر المتصاعدة الداخلية على المستوى الخليجي هي تزايد أعداد الأكاديميين الإصلاحيين، وهو ما يقابله تزايد عدد المراكز العلمية المتخصصة والمعنية بشئون منطقة الخليج، كمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بـ" أبو ظبي"، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الرياض والمنامة، وغيرها من المراكز المماثلة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن الدوريات التي تُعْنَى بشئون الخليج، مما هَيَّأَ مناخًا خليجيًّا فكريًّا مشتركًا بين النخب الفكرية والعلمية من أبناء هذه المنطقة [٤].

علاوة على ذلك فإن أحد الأسباب المحورية التي أدت إلى بروز الحاجة الى الإصلاح، المتغيراتُ التي طرأت على بنية الدولة الوطنية الخليجية؛ حيث تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع دور الدولة الريعية في الخليج، منها التقلب في أسعار النفط، وحرب الخليج الثانية والثالثة، وزيادة الإنفاق على الأمن والدفاع، مما حدا بالنخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني "مرحلة ما بعد دولة الرفاه"، والتي تقوم على تأمين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن الخليجي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية، وإتاحة الفرص للمشاركة في السلطة وتخاذ القرار [٥].

٢- العوامل الخارجية : من أهم وأبرز التفاعلات الخارجية التي تركت تداعياتها وانعكاساتها على الداخل الخليجي ككل، حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، والتي قدمت مبرراتٍ للنخب الخليجية الجديدة حتى تَمْضِيَ قدمًا في طريق المطالبة بالإصلاح والتغيير، كما انعكست أيضًا بالإيجاب على النخب المثقفة الخليجية الداعية إلى الإصلاح والتغيير[٦] .

إضافةً إلى التحويلات الجارية في النظام الدولي، والتي شهدت إعطاء أهمية أكبر لقضايا الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وتمكين المرأة، وثورة المعلومات والاتصالات، والتي أسهمت في إيصال القيم الديمقراطية إلى دول الخليج . كذلك فإنّ تلك الثورة

بوسائلها المتعددة والمتنوعة قد ساهمتْ في نقل تقارير منظمات المجتمع المدني العالمية، مثل : منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان؛ لإحراج الحكومات الخليجية، مما دفعها لإجراء بعض الإصلاحات السياسية لتحسين صورتها الخارجية أمام الرأي العام العالمي [٧].

كما أن هجمات ١١ سبتمر ٢٠٠١م قد مَثَّلَتْ حافزًا للإصلاحيين الجدد في دول مجلس التعاون الخليجي لنقل أفكارهم ورؤاهم تُجَاه قضايا الإصلاح في الخليج، والتي ظهرت بوادرها في الديوانيات الخاصة، ومنتديات الإنترنت، والمقالات الصحفية [٨].

وهذه العوامل الداخلية والخارجية انعكست بالتأكيد على القيادات السياسية في دول الخليجية وبالتالي على أعمال المجلس ، مما دفعه الى جعل الاصلاحات السياسية من بين أولوياته.

المبحث الثاني ـ مجلس التعاون الخليجي والمشاركة السياسية والتحولات الديمقراطية:

إن موقف مجلس التعاون من قضايا المشاركة السياسية والديمقراطية ، أنما هو في الحقيقة موقف الدول المكونة له من هذه القضايا، ولو تتبعنا مواقف هذه الدول سوف نلاحظ أن بعض دول المجلس وعلى رأسها **الكويت** كانت قد شهدت قبل قيام مجلس التعاون مشاركة جزئية تمثلت بقيام أول مجلس نيابي عام ١٩٦٢ ، وبالرغم من ثراء النسبي لهذه التجربة بالمعطيات الديمقراطية إلا انها لسبب أو لاخر (لامجال لتوضيحه هنا) انتكست على طريق الممارسات النيابية، بين عامي ١٩٧٦و١٩٨٦ وادت هذه الانتكاسة الى فشل هذه التجربة البرلمانية تحت ضغط الازمات الداخلية والخارجية.

وقبل ازمة عام ١٩٩٠اعلنت السلطات الكويتية، ايمانها بضرورة التمسك بالمشاركة الشعبية ، واكد جابر الاحمد عزم النظام توسيع قاعدة الشورى في الحياة النيابية الى جانب تدعيم المشاركة الشعبية غير أن احتلالها من قبل العراق أدى الى فشل التجربة [٩].

وكانت أزمة الخليج عام ١٩٩٠ قد حركت من جانب أخر ركود الحياة السياسيية في دول المجلس واثارت عدد من التساؤلات حول سياساتها، وقد شهدت الكويت أكثر هذه التطورات عنفاً واصراراً بعد أن تعالت صيحات المطالبة بمزيد من المشاركة الشعبية، خاصة من قبل المعارضة المنظمة، التي نجحت في انتزاع تعهد من الحكومة قبل انتهاء الازمة بعودة الحياة البرلمانية والاستناد الى دستور ١٩٦٢، وذلك في المؤتمر الشعبي الذي عقدته في جدة في كانون الثاني ١٩٩٠. وبعد انتهاء الازمة تشددت السلطات الكويتية في الاستجابة للمطالبات المتزايدة بالمشاركة الشعبية وأرجأت تنفيذ وعودها بهذا الشأن بحجة ضخامة المخاطر التي يتعرض لها النظام بعد

الازمة، وبادرت باعلان الاحكام العرفية، مما دفع المعارضة إلى طرح نفسها كأئتلاف وطني يضم تيارات مختلفة [١٠]. واجتمعت في الرابع من أيار ١٩٩١، سبعة تجمعات سياسية كويتية تضم اسلاميين وليبراليين ومستقلين دعت الى المطالبة بالاصلاحات السياسية، وإلغاء هذه الأوضاع والعودة إلى دستور ١٩٦٢، وتفاوتت اتجاهات هذه الجماعات بين متشدد ومتهادن، فالمنبر الديمقراطي الذي تولى قيادة الجناح المتشدد بقيادة عبد الله النيباري تحت شعار (**الشرعية الدستورية الآن لإنقاذ البلاد**) طالب بتوسيع مجال المشاركة وإلغاء الاحكام العرفية للبلاد، أما الجناح المهادن الذي قادته الحركة الدستورية الإسلامية (بقيادة أسماعيل الشطي) إقترحت إنشاء دائرة للعمل المشترك تضم أعضاء ممثلي أتجاهات المعارضة كافة، وتوسيع دائرة التعاون بين هذه التجمعات. [١١]

أما **النظام السعودي** فقد أثارت أزمة الخليج، عدداً من التساؤلات حول النية الحقيقية في دعم مسيرة المشاركة السياسية ونشطت قوى مختلفة كل منها لها برنامجها الخاص وأن كان يجمعها الاتفاق على نقد الطريقة التي تدار بها شؤون البلاد. وظلت مطالب مختلف القوى السياسية السعودية في الداخل والخارج تدعو إلى ضرورة الإصلاح، ووضع دستور عصري للبلاد وإجراء انتخابات عامة لبرلمان حقيقي ذي صلاحيات واسعة، والبدأ بمرحلة جديدة من الإصلاح السياسي والاقتصادي، واستمرت الحكومة السعودية تواجه ضغوط المطالب الشعبية، بل تحولت تلك المطالب ومع مرور الوقت من مجرد مطالب تدعو إلى الإصلاح والتغيير إلى مطالب تدعو إلى وضع جدول زمني لذلك الإصلاح السياسي والاقتصادي، وضرورة السعي إلى تنفيذ الوعود التي طالما قطعتها الحكومة السعودية. مما دفع الحكومة السعودية الى أنشاء ما يسمى بمجلس شورى والنظام الاساس في تشرين الثاني ١٩٩٠[١٢] . غير أن تلك الاصلاحات لم تكن كافية للقوى المناوئة للنظام.

اما في **سلطنة عمان** فقد كانت السلطة المطلقة تتركز بيد السلطان قابوس بن سعيد ولذلك فقد نهج اسلوب التحول الاختياري أي ان التحول نحو الاصلاح السياسي جاء من قمة النظام االسياسي، ولم تسبقه ضغوط شعبية مطالبة بذلك وربما اراد النظام تحصين نفسه من ظهور مثل تلك المطالبات الشعبية [١٣] ، كذلك فان السلطان قابوس سلك النهج التدريجي في التحول نحو المزيد من الانفتاح السياسي . فقد قام السلطان قابوس بتأسيس مجلس شورى معين عام ١٩٩١ الذي جاء بديلاً للمجلس الاستشاري السابق الذي انشأه عام ١٩٨١ . ثم تبع ذلك في عام ١٩٩٦ عند صدور النظام الاساسي

للدولة الذي حدد فيه قيام مجلس شورى منتخب، وتم ادخال تطور مهم على نظم الانتخابات تمثل في مشاركة المرأة في الانتخابات في الدورة الثانية عام ١٩٩٧، وقد مثلت انتخابات عام ٢٠٠٠ نقلة جديدة ، حيث كانت أول انتخابات للمجلس بالكامل مما ادى الى اختفاء الدور الحكومي في التعيين ، وكذلك فقد زادت نسبة المشاركة النسائية الى ٣٠% من اجمالي القاعدة الانتخابية بعد ان كنّ يمثلن ١٥% في الانتخابات التي سبقتها ، ومن الجدير بالاشارة هنا ان مجلس الشورى العماني هو الاول والوحيد من بين المجالس الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يوجد فيه تمثيل للمرأة ، ومع ان هناك تقدماً نسبياً ملحوظاً في اتجاه الانفتاح السياسي الا انه يلاحظ ان التجربة السياسية في عمان تسير بحذر شديد في ذلك الاتجاه .

وخطت كل من **البحرين وقطر** خطوات نحو مزيد من المشاركة الشعبية خاصة بعد ازمة الخليج، فقد طالبت المعارضة البحرينية ذات التاريخ العريق في مواجهة النظام بالعودة الى العمل بدستور١٩٧٥، وعودة المجلس الوطني الذي تم حله في ١٩٧٥. ولعل بوادر الانفتاح السياسي في البحرين التي بدأت بالاستفتاء على ميثاق العمل الوطني في شباط ٢٠٠١ مثلت فرصة للعودة الى دستور البحرين لعام ١٩٧٣ ، والتي جاءت نتيجة المطالبات المتكررة والاضطرابات المصاحبة للحركة الشعبية المطالبة باعادة العمل بالدستور اضافة الى التغيير الداخلي في الحكم داخل الاسرة الحاكمة والمتمثل بتولي الامير الشاب (حمد بن عيسى آل خليفة) للحكم في البحرين والخطوات الانفتاحية التي اتخذها الملك الجديد نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث انه وفي ضوء ميثاق العمل الوطني اعلنت البحرين انها تحولت اعتباراً من ١٤ شباط ٢٠٠٢ الى ملكية دستورية وقد اجريت الانتخابات البلدية في ٩ مايس ٢٠٠٢ وبذلك تكون المجالس البلدية في محافظات البحرين اكتملت . كما تقرر اجراء الانتخابات البرلمانية يوم ٢٤ تشرين الاول ٢٠٠٢ بعد صدور الامر الملكي بحل مجلس الشورى المعين ممهدا السبيل امام اول انتخابات برلمانية منذ ٢٧ عاماً[١٤] .

وبالمثل واجه النظام **القطري** عدداً من المطالب الاصلاحية، وأن اتسمت بالتواضع بالمقارنة وغيرها من دول المجلس ، وقد بادر النظام بالاستجابة لها فقام بتجديد المجلس الاستشاري ، واجراء بعض التعديلات الوزارية لتهدئة هذه المطالب [١٥].وبعد قيام الشيخ حمد بن خليفة ولي العهد باقصاء والده عن الحكم وتنصيب نفسه اميرا للبلاد فيما عرف بـ (ثورة القصر) في عام ١٩٩٥[١٦] ، رفع الامير الجديد بعد توليه الحكم شعار الاصلاح السياسي والاقتصادي وقام بعدد من

الاجراءات في سبيل الوصول الى حرية التعبير وخاصة في وسائل الاعلام، فقام بالغاء وزارة الاعلام، ورفع الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام، اضافة الى قبوله استضافة قناة الجزيرة الفضائية على الاراضي القطرية التي تمثل انفتاحا اعلاميا وسياسيا، وتحولت قطر في السنوات الاخيرة الى مرآة للنخبة العربية بكل فصائلها ونزاعاتها عبر وسائل اعلامها الليبرالية ومنتدياتها ومؤتمراتها الهادفة الى اعطاء المجتمع المزيد من الوعي السياسي والتقدمي[١٧] .

وقد سعت قطر في ظل العهد الجديد الى انتهاج النهج التدريجي في الديمقراطية حيث صدر قرار في كانون الاول ١٩٩٧ عن الشيخ حمد بن خليفة يقضي باجراء اول انتخابات بلدية في قطر في آذار ١٩٩٩ وقد اجريت هذه الانتخابات في موعدها المحدد وسط احتفاء اعلامي ودولي كبيرين وعلى الرغم من التفاؤل بتلك الخطوة كان كبيرا الا ان تلك الانتخابات لم تسفر عن المراد منها حيث اتضح وجود مشكلات كثيرة ومتراكمة بين المجلس ووزارة البلديات كما ان خطوة ادماج المراة في التجربة الانتخابية لم تحقق الانعكاسات الايجابية المامولة على طريق مشاركة المراة القطرية [١٨] .

وقد تزامن مع هذا الامر الاتجاه القطري المعلن نحو المزيد من الانفتاح السياسي من خلال انشاء مجلس تشريعي منتخب يحدد فيه نظام الحكم على اساس دستوري، وعلى هذا الاساس فقد اصدر الامير في تشرين الاول ١٩٩٩ قرارا بتكوين لجنة دستورية تتكون من ٣٢ عضوا يناط بهم اعداد مشروع الدستور الدائم لقطر خلال مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات وقد تم اعداد مشروع الدستور الدائم من قبل هذه اللجنة الذي يتكون من ١٥٠ مادة في خمسة ابواب رئيسية وهي (الدولة واسس الحكم) (المقومات الاساسية للحكم) (الحقوق والواجبات العامة) (تنظيم السلطات) (الاحكام الختامية) ومن ابرز سماته انه يفصل بين السلطات الثلاث وينص على ان المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ، وان الحريات الشخصية مكفولة في الدستور وكذلك حرية تكوين الجمعيات (من دون الاحزاب) وفقا لاحكام القانون . وقد تم الاعلان عن الدستور الجديد في الاول من آيار عام ٢٠٠٣ وذلك بعد اقراره في استفتاء شعبي جرى في نهاية شهر نيسان والاول من آيار ٢٠٠٣م [١٩] .

أما **الامارات** فقد اتسمت تجربتها بقدر من الخصوصية بين دول المجلس فقد حرصت مختلف الاتجاهات السياسية فيها على المحافظة على التجربة الاتحادية، ولذلك لم تتبلور فيها قنوات معارضة حقيقية ،كما حجب تعدد الولاءات المحلية تكون حركات سياسية على النحو السائد في

الكويت. وقتصرت المطالب الشعبية على ايجاد دستور دائم للبلاد، وتوسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس الوطني، واتباع اسلوب الانتخابات المباشرة في اختيار اعضائه[٢٠]، كما عكست الصحافة اراء بعض النخب السياسية المطالبة باحداث تحول جذري في مسيرة الاتحاد من خلال وضع دستور حديث ودائم للبلاد، واستكمال بناء المؤسسات الاتحادية، ووضع حد لحالة التفكك القائمة والسياسات المتناقضة للامارات الاعضاء في الاتحاد ولسياسة اغراق البلاد بالعمالة الاجنبية [٢١].

وفي الواقع ان هذه الاجراءات التي قامت بها الحكومات الخليجية كانت تستهدف الانتقال بالنظم الخليجية من المرحلة القبلية الى بناء الدولة بشكل تدريجي واستيعاب النخب المتعلمة ضمن أجهزة الدولة ومؤسساتها .

وعند البحث عن الاسباب التي دفعت الحكومات الخليجية الى تقديم الوعود باجراء الاصلاحات السياسية والمزيد من الانفتاح السياسي في عقد التسعينيات من القرن الماضي نجد ذلك يرجع إلى تأثير احداث الخليج في عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ التي دفعت باتجاه اثارة مسألة المشاركة السياسية، واظهرتها على السطح من جديد بين القوى السياسية والاجتماعية، واجبرت الانظمة السياسية في الخليج العربي على القيام بالاصلاحات السياسية والدستورية وتقديم الوعود باجراء المزيد منها[٢٢]

حيث تم لمس ذلك على مستوى الاعلام والصحافة وحرية التعبير كمتنفس اريد منه ادارة الازمة بحيث لا تؤدي الى التفجر او التعقيد ، ولكن ما تم التوصل اليه كان شكلياً في واقع الحال ولم تشهد المنطقة تلك التحولات المطلوبة التي تنعش الامال بالمزيد من الانفتاح والمشاركة السياسية .

المبحث الثالث- مجلس التعاون الخليجي وقضايا حقوق الإنسان:

قضية حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي، حالها حال حقوق الإنسان في أغلب الدول العربية ، فهذه الدول لا تنظر بعين الرضا لكل النشاطات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان وتعدها نشاطات معادية لأنظمتها السياسية، ومناهضة للأمن الوطني، وبما انه هنالك الكثير من التجاوز على حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي لذا فهي ترفض قيام منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان خوفاً من افتضاح حالات انتهاك حقوق الإنسان في هذه الدول لدى أوساط الرأي العام الغربي[٢٣].

كذلك فأنها تتردد في التوقيع والتصديق أو الانضمام إلى المواثيق والعهود الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، فمن المعروف أن أكثر المؤشرات التي تدلل على عمق التزام الدول بحقوق

الإنسان هو التوقيع على المعاهدات الدولية، كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٦، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرآة عام ١٩٧٩ وغيرها من الاتفاقيات.

إن دول مجلس التعاون قد قامت بالتوقيع على العديد من هذه الاتفاقيات ولا سيما تلك المتعلقة بمناهضة التمييز بكل إشكاله، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على العمل بالسخرة والعمل الإجباري، بيد أن هذه المجموعة من الدول التي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية حيث تصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية ما زالت ترفض التوقيع والمصادقة - باستثناء دولة الكويت - على بعض أهم المواثيق الدولية التي اعتمدها المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان كالعهدين الدوليين للحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية تكوين الجمعيات والنقابات، واتفاقية المساواة في الأجر، والقضاء على التميز في المهنة. ورغم أن فترة التسعينيات من القرن العشرين كانت قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد الدول التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحريات السياسية والمدنية ، حيث ارتفع عدد الدول الموقعة على هذا العهد من ٩٠ دولة إلى ١٥٠ دولة. ألا أن دول المجلس لم تغيّر موقفها الرافض للتصديق على أهم المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وما زالت هذه الدول حالها حال ٣٠ دولة أخرى مترددة في التوقيع والمصادقة على هذه المعاهدات الأمر الذي يضعف موقعها القانوني والأخلاقي في مجال حقوق الإنسان[٢٤].

ومن الجدير بالملاحظة إن الأنظمة السياسية لدول الخليج تتمسك دائماً برفض التوقيع على هذه الاتفاقيات والمعاهدات مبررةً ذلك بأنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ولما كانت هذه الأنظمة تدعي بأنها تتمسك بالشريعة الإسلامية، بل أن بعضها تعتبر دستورها القرآن الكريم ، فهي تنطلق من هذا المنطلق في رفضها لتلك المعاهدات، والتي ترى فيها مخالفة لنصوص الشريعة وخاصةً في قضية المرآة والعقوبات في الإسلام [٢٥] .

ويمكن الإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في دول المجلس من خلال تقارير منظمة العفو الدولية ، حيث إن تقارير هذه المنظمة تعد من أكثر التقارير موضوعية واعتدالاً وتعتمد أساساً على العمل التطوعي في أكثر من ١٤٠ دولة. وتعمل المنظمة من اجل احترام حقوق الإنسان، ورصد حالات الانتهاكات والاعتداءات الحكومية على حريات الأفراد. ويشير تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٢ إلى اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في بعض دول مجلس التعاون، بما في ذلك

حالات اعتقال وتقييد للحريات المدنية والسياسية في المجتمع . فقد تم توقيف عدد كبير من الأفراد وذلك بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م في جميع دول مجلس التعاون، وربما تم تسليم بعضهم للسلطات الأمريكية .

لكن التقرير ينظر بارتياح إلى الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في البحرين، فقد اتخذت البحرين خطوات إصلاحية جادة، كما يصفها التقرير خلال عام ٢٠٠١م للالتزام بالحريات وحقوق الإنسان ، فقد تم إصدار عفو عام عن جميع السجناء السياسيين ، وتم إلغاء قانون الطوارئ وسمح للمبعدين بالعودة بدون شروط مسبقة، وأعطيت الجنسية لحوالي سبعة الآف من الـ(بدون). ولكن كانت الخطوة الأهم في ذلك هو إجراء استفتاء حر حول ميثاق العمل الوطني الذي شارك فيه أكثر من ٩٨% الذي اقر مبدأ قيام برلمان منتخب ذي صلاحيات تشريعية.

إما فيما يتعلق بالسعودية فان التقرير يشير إلى وجود حالات اعتقال كثيرة إلا انه لا توجد أرقام دقيقة عن عدد المتعقلين الذين يتعرضون للتعذيب، والتوقيف لمدة طويلة بدون محاكمة. ويشير التقرير إلى إن القضاء في السعودية ينفذ تعليمات السلطة التنفيذية، وقد نفذت أحكام الإعدام بحوالي ٧٩ شخصاً، وان هذه المحاكمات السياسية تتم في محاكم مغلقة. وفيما يتعلق بالحقوق المدينة فان التقرير يشير إلى أن الحقوق المدينة مصادرة في السعودية والجمعيات ممنوعة، والتجمع والمظاهرات غير مسموح بها ، فضلاً عن تقييد حرية المرأة ، ولكن رغم الحالة القاتمة لحقوق الإنسان في السعودية ألا أن السلطات السعودية أعلنت عن نيتها إدخال مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي لها علاقة بحقوق الإنسان[٢٦] .

أما بالنسبة إلى دول المجلس الأخرى فيشير التقرير إلى وجود ٤٠ معتقلاً سياسياً، و٧٠ حالة اختفاء في الكويت لها علاقة بأحداث الغزو العراقي عام ١٩٩١، وقد صدر الحكم على خمسة أشخاص بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم في ثلاث حالات، كما تم اعتقال عدة أشخاص بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ وقد تعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية .

وفي عمان فقد تم تنفيذ حكم الإعدام في ١٥ شخصاً وصدر حكم بالإعدام على اثنين آخرين ، وقد شهدت عمان خلال عام ٢٠٠٢ إصلاحات قضائية بما في ذلك صدور تشريعات لها علاقة بالحريات المدنية. وفي قطر فان التقرير يذكر انه تم إصدار حكم بحق ٢٠ شخصاً ، كما صدر في قطر قانون للمطبوعات والنشر يحتوي على عقوبات صارمة. وفي الأمارات صدر حكمان بالإعدام خلال العام المذكور، وتم توقيف عدد غير محدد من المواطنين من الذين لهم علاقة بتنظيم

القاعدة، كما استمر قرار منع عدد من الكتاب من بينهم أساتذة بجامعة الأمارات من الكتابة في الصحف المحلية[٢٧].

ويخلص تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٢ إلى أن المنطقة العربية بما فيها دول مجلس التعاون هي من أكثر المناطق في العالم تعاني من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . وان الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب عمقت مأزق حقوق الإنسان في هذه الدول . حيث سارعت معظم الحكومات العربية والخليجية منها بشكل خاص إلى تشديد تشريعاتها وإجراءاتها التي تنتهك الحقوق السياسية والحريات العامة بعد أن غلبت اعتبارات الأمن على سيادة القانون[٢٨].

ومن التقارير الأكثر انتقاداً لواقع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون هو تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي والذي وجه انتقادات في هذا العام (٢٠٠٥) لدول مجلس التعاون وذلك في مسالة الاتّجار بالبشر في هذه الدول ، فقد أشار التقرير إلى أن دول الخليج تواجه التقرير تدهوراً وضعفاً في جهودها الخاصة لمكافحة الاتـّجار بالبشر، وقد حدد التقرير أربع دول خليجية هي الكويت، والسعودية، وقطر، والأمارات التي لم تبذل جهوداً ملحوظة لمعالجة هذه المشكلة . وأضاف التقرير إلى أن دول الخليج تستغل البشر من النساء لغرض الخدمة المنزلية أو الاستغلال الجنسي ، إما الصبيان فيتم استخدامهم في ركوب الجمال وفي سباقات الهجن. وكذلك وجه التقرير انتقاداً للدول الخليجية في مجال حقوق وحريات الإنسان السياسية حيث أن هذه الدول لا تزال تضع الكثير من القيود على الحريات السياسية، ووضعها التقرير ضمن قائمة الدول المصنفة بالضعيفة[٢٩].

فيما يشير تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٥ م إلى إن دول مجلس التعاون الخليجي لازالت تمارس عمليات الاعتقال والملاحقة للكثير من الناشطين وخاصة في المملكة العربية السعودية، حيث انه تم احتجاز الكثير منهم فيها وذلك في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب ، وكذلك منع التجمع والمظاهرات وعدم أعطاء المرآة حقوقها السياسية[٢] .

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز لحقوق الإنسان في دول مجلس نخلص إلى أن هذه الدول ، مثلها مثل باقي دول العالم الثالث ، تعاني من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، حيث أن لا قيمة للإنسان في هذه الدول ألا من خلال السلطة والثروة ، كما وان الأنظمة السياسية فيها التي هي موالية للولايات المتحدة والدول الغربية لا تتعرض لأي ضغوط دولية جادة و حقيقية في مجال انتهاك حقوق الإنسان ، كالتي تتعرض لها الدول المعارضة للسياسات والهيمنة الأمريكية . وبالتالي

يمكننا القول من خلال هذه الواقع لحقوق الإنسان في الدول الخليجية أن المجلس التعاون الخليجي لم يساهم بشكل ايجابي في تدعيم حقوق الإنسان الخليجي.

المبحث الرابع ــ تقييم دور مجلس التعاون الخليجي في مجال الاصلاح السياسي:

بالرغم من أن عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها دول الخليج خلال العقد الأخير- في ظل وجود مجلس التعاون كانت قد وضعت النظم السياسية لهذه المنطقة على أعتاب مرحلة التحديث، وبالرغم من تفاوت ما تم تحقيقه من حالة إلى أخرى.. ألا أن هذه العملية بقي حصادها في نهاية المطاف محدودا، ولا يمكن المراهنة عليه لخلق نظم ديمقراطية حقيقة في تلك المنطقة، على الأقل في المدى القريب . وذلك راجع بالدرجة الأساس إلى أن الهاجس الأمني والمتمثل بحفظ أمن الخليج من الاعتداءات الخارجية، كان السبب الرئيسي وراء قيام هذا المجلس لذا فأن الجهود كانت قد تتمحور بالدرجة الأساس حول تحقيق هذا الجانب على حساب الجوانب الأخرى، هذا من جهة[٣٠]. ومن جهة ثانية أنه على الرغم من أن ديباجة النظام الاساسي المجلس تؤكد على استكمال مسيرة التعاون بين أقطار المجلس بهدف الوصول الى الاندماج والوحدة بين شعوبها فأن المسألة تكاد تقف عند حد المجلس واللجان، وليس هناك آلية من البداية لتحقيق التدرج في الوصول الى الاندماج أو الوحدة ، وبالتالي كان المجلس ليس أكثر من مجلس ولجان وزارية تسندها أمانة عامة ، وليس هناك مشاركة على المستوى الشعبي. ولهذا فإنه من الطبيعي أن يكون المجلس لقاء للقيادات في قمة سنوية ولجان وزارية مهما تعددت لقاءاتها في لقاءات رسمية تتناول قضايا تهم القيادات بالدرجة الأولى .

وفي هذا الإطار يرى مارينا أوتاواى " أن عملية الإصلاح السياسي في الخليج العربي في مرحلة مبكرة ،وعندما نتكلم عن الإصلاح السياسي فنحن نتحدث عن تغيير العلاقات بين الشعوب والحكومات، وفيما إذا كانت هذه العلاقات في حاجة إلى التغيير ؟ فإذا كانت الإجابة نعم فنحن في حاجة إلى إصلاح هذه العلاقات السياسية والتي تستدعى إصلاحاً سياسياً من أجل تصحيح وتعديل وابتكار آليات جديدة في العلاقات بين الحكام وشعوبهم، أو بين الشعوب وحكامهم . وإذا نظرنا إلى دول الخليج وإلى العلاقة بين الشعوب والحكام ، هل هى علاقة من طرف واحد وتبعية من الشعوب ؟ من الذي يؤثر في العلاقة ؟ وهل الشعوب وافقت على هذه العلاقة بمحض إرادتها ؟ أسئلة غاية في الأهمية " [٣١].

فضلاً عن ذلك جاء المجلس بمؤسسات شبه متكاملة ، ولم تتوقف هذه المؤسسات عن أداء أعمالها ، لكن الصيغة الاسترضائية التي قام عليها المجلس بين توجه اقتصادي أو سياسي أو عسكري، أدى إلى غياب الأهداف المشتركة مما عطل الآلية القادرة على تحقيق الطموحات . ويرى

البعض أن المجلس كان قد توفر له البناء المؤسسي لكن غاب الدور المؤسسي في العمل ، لأن الدول الأعضاء لم تعط المجلس دوراً أكبر من خلال التنازل عن جزء من سيادتها.

كما عانى الجهاز المجلس قصوراً فنياً في قدرته على أن يطرح وينفذ بشكل موضوعي ومهني قرارات القمة والبرامج المشتركة وأهداف المجلس . بل أن البرامج المشتركة لا يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها إلا بعد جهد مضن وتفاوض طويل لغياب الرآي المختص السديد في أسرع وقت [٣٢] .

ويوضح الدكتور(علي الكواري) أنه من الضروري وجود نواة لكيان سياسي خليجي موحد قابل للتكامل والاندماج، ويمتلك من الوسائل والادوات للازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل، ومثل هذا الكيان لابد من أن يتنازل له الاقطار عن جزء من سيادتها، ويجب أن يمثل عقداً سياسياً وتنظيمياً لا مكان فيه للسيادة المطلقة لأي من الأقطار المنظمة اليه [٣٣].

ويرى (تركي الحمد) أن المؤسسات السياسية الخليجية المشتركة في مجلس التعاون كلها على مستوى النخب أو القمة خالية تماماً من أية مؤسسات على مستوى القاعدة ، أي مواطني أقطار المجلس ، أي أنها خالية من المؤسسات التمثيلية على مستوى القاعدة وهذا يخلق فجوة كبيرة مما يعيق تطور الوعي الوحدوي في ما بينها ويقف حجر عثر في سبيل تشاركها ثقافياً وحتى مصلحياً مما يجعل النزعة القطرية تنمو [٣٤].

ويعتقد الكثير من ابناء المنطقة أن مجلس التعاون الخليجي يهدف الى الحفاظ على الاوضاع القائمة كما هي وانه ليس تجمعاً لشعوب المنطقة. وعند استطلاع اراء النخبة في دول مجلس التعاون الخليجية حول اهم المعوقات التعاون الخليجي نجد انها تتمثل بـ: غياب المشاركة السياسية في صنع القرارات السياسية ، والنزاعات الحدودية ، والروح القطرية والعشائرية، ونقص القوى العاملة المدربة تدريباً حسناً ، والاعتماد المفرط على الاسواق الاجنبية ، والاعتماد على سلعة واحدة هي النفط ....[٣٥].

وعلى ما تقدم يتبين أن دول هذه المنطقة في حاجة إلى تركيز العمل من أجل تكوين كتلة سياسية واقتصادية في شكل أنواع من الاتحادات المتدرجة لتصل في النهاية إلى إتحاد فدرالي بين أقطارها وفقاً لما جاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون، فإقامة إتحاد فدرالي بين دول المنطقة تتنازل فيه الدول ابتداء عن جزء من سيادتها في مجال الدفاع، والسياسية الخارجية، وسياسة التنمية. وأن إقامة سلطة تشريعية وتنفيذية اتحادية ، ونظام قضائي إتحادي يكرس حكم القانون، لا يمكن أن يتم

إلا بإجراء تغييرات هيكلية في داخل الأقطار الأعضاء، وفي مؤسسات المجلس نفسه، فكلما سعت الأقطار الأعضاء للاقتراب من بناء مؤسسات ديمقراطية في داخلها، أصبح بالإمكان التنازل عن السيادة الوطنية لمصلحة السيادة المشتركة، وكلما أعطيت مؤسسات المجلس صلاحيات قانونية وإدارية تعلو على المؤسسات الوطنية ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للإتحاد الأوربي، أصبح بالإمكان بناء تلك الكتلة على أسس دائمة لا تتأثر في الأهواء، والمصالح الآنية، فضلا عن ذلك ، فإن تجسيد كيان إتحادي سوف يسمح بفرص حقيقية للتنمية، ويفتح أفاقا لتحقيق أمن إقليمي قومي، وهذان المكسبان هما السبيل لتحقيق بنود الإصلاح الأخرى إلا وهي علاج البطالة، وتأسيس شبكة أمان ضدها ، وضمان حق التعليم والعلاج، وإصلاح الخلل السكاني، والخلل الإنتاجي والأمني إلى جانب تصحيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتعزيز مطلب الديمقراطية ، وحقوق الإنسان .

إن قيام هذه الكتلة الوحدوية لن يخلق توازنا إقليميا فقط، وإنما سيقلص أيضا، وإلى حد كبير الاعتماد الحالي الخطر على الوجود الأجنبي المتمثل في شكل معاهدات واتفاقيات أمنية ثنائية، كما تقلل من حجم الإنفاق العسكري، وفي بناء مزيد من الشفافية الإدارية والمالية، وأخيراً يقوي التصاق البلدان العربية في الخليج لمحيطها العربي القومي، وهذا لن يأتي إلا عندما تكون هناك حركة للإصلاح فاعلة، وعاقلة على أرض الواقع، تكسب إلى جانبها رأياً عاماً إقليمياً ودولياً، أهليا ورسمياً بقدر الإمكان، بعد أن أمتزج في عالم اليوم الداخل مع الخارج، وأصبح الخارج فاعلاً ربما أكثر أحياناً من الداخل في أوضاع مثل أوضاع هذه المنطقة، ولا بد لحركة الإصلاح من الداخل من أن تقدم نفسها، وتؤكد مصداقيتها، وتراعي المصالح المشروعة للشعوب والدول في إطار المصالح الوطنية، وثواب مجتمعاتها.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن دور مجلس التعاون الدول الخليجية في الإصلاح السياسي مازال دون الحد المطلوب، على الرغم من التحولات الملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي في اتجاه الانفتاح السياسي الداخلي وبناء المؤسسات التشريعية ألا أن تلك التحولات ما زالت تعاني في اغلبها من التردد والحذر، ولعل باستثناء ما تم مؤخراً في البحرين من إجراءات جذرية طالت المفاهيم

الأساسية لنظام الحكم ، بالإضافة إلى التجربة الكويتية فان التحولات في دول الخليج الأخرى ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحرك والانفتاح وصولاً إلى المؤسسية وفصل السلطات .

وتمثل الإصلاحات السياسية أهم التحديات الداخلية التي تقف عائقاً أمام انطلاق فاعلية المجلس، لذا أصبح إلزاما على دوله التحرك بصورة جادة نحو توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار السياسي، وتكريس الشرعية المستندة إلى التراضي والتوافق، ومراعاة حقوق الإنسان، وتوظيفها لضمان بقاء المجلس على الساحة السياسية ومضاعفة فاعليته.

وكما هو ثابت ويقين إن التهديد الذي يواجه أصحاب السلطة في دول هذه المنطقة هو تهديد خارجي بالدرجة الأولى، وهذا يتطلب منهم اعتماد سياسة دفاع ذاتية بالأساس عن طريق الاحتماء بالقوى الوطنية الفاعلة لتحقيق المنعة، وحماية الذات، وذلك بتجسير الفجوة مع تلك القوى، والتوصل معهم إلى قواسم مشتركة تحمي الجميع للوقوف بوجه تلك التهديدات والتغييرات التي تفرض من الخارج، والتي قد لا تتناسب مع طبيعة وثقافة مجتمعات دول المجلس، وإن تصبح المعتقدات والثقافة هي الإطار العام الحاكم لحركة الإصلاح المنشود، بحيث لا يحدث تخط لهذا الترتيب المهم، وهذا لا يعني التحجر قبالة ثقافة التغيير بقدر ما يعني تطويع الثقافة السائدة بحيث تصبح أكثر موائمة لما هو مطلوب إحداثه في سبيل الإصلاح، لأنه لم تفلح أمة تركت ثوابتها وثقافتها في إصلاح أحوالها وتحديثها.

هوامش البحث:

[١] - د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٤٤٨-٤٥٦.

[٢] - د.علي خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الثانية عشر، العدد(٣٢١)، ٢٠٠٥، ص ٥٦.

[٣] -د.علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص٩١ -٩٢.

[٤] - ابتسام سهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٢٣) ، العدد (٢٥٧) ، تموز ، ٢٠٠٠، ص٢١٨-١١٩.

[٥] - نفس المصدر ، ص٢٢٠-٢٢١ .

[٦] - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، القاهرة ، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ١٩٩٧، ص٢.

[٧] - ولاء علي البحيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات- الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل، بغداد،مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد(٢) ،كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ٦-٨.

[٨] - د. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير، مجلة السياسة الدولية، السنة (٢٠)، العدد(١٥)،١٩٩٣ ،ص٩٠-٩٢.

٩ - هدى ميتكس، مجلس التعاون وما بعد الأزمة، الواقع، والتحديات، والأفاق، مجلة المستقبل العربي ، السنة (١٥) ، العدد (١٦٨) ، شباط ، ١٩٩٣ ، ص١٠١.

[١٠] - ابتسام سهيل الكتبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.

١١-هدى ميتكس، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

١٢ - نفس المرجع السابق.

١٣-ابتسام سهيل الكتبي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٧ .

١٤- سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦ .

[١٥] - هدى ميتكس ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

[١٦]- ابتسام سهيل الكتبي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٥ .

[١٧]- فتحي العفيفي ، الديمقراطية واللبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٢٥) ، العدد (٢٩٨) ، كانون الاول ، ٢٠٠٣ ، ص٥٩.

١٨- التقرير الاستراتيجي الخليجي ، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، الشارقة ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص٢٢٣.

١٩-فتحي عفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦ .

[٢٠]- ابتسام سهيل الكتبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٧.

[٢١]- د. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧، ص١٨٧.

٢٢- نفس المصدر، ص١٨٩ .

٢٣- عاصم محمد عمران ، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية ، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٢٥ .

٢٤- د. عبد الخالق عبد الله ،البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٠)، نيسان ٢٠٠٣، ص١٠٣ .

[٢٥] - . عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

٢٦- منظمة العفو الدولية ، تقرير عام ٢٠٠٢ ، لندن ، المنظمة ، ص١٠ .

٢٧- منظمة العفو الدولية ، تقرير عام ٢٠٠٢ ، مصدر سبق ذكره، ص١١.

٢٨-نفس المصدر، ص ١٢.

٢٩- تقرير وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الإنسان لعام (٢٠٠٥) ، الانترنيت

http / usinfo. State. Gov. com .

على موقع

٢http// ara . amnesty. Org / report- تقرير منظمة العفو الدولية الانترنت

[٣٠] - د. ظافر محمد العجمي ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦.

[٣١] - ألاء علي البحيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٣٢] - د. ظافر محمد العجمي ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦١ .

٣٣- د.علي الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : ملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ١١٨.

[٣٤] - أسامة عبد الرحمن ، مجلس التعاون الخليجي : توجه نحو الاندماج أم الانفراط ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز الوحدة العربية، السنة التاسعة عشر، العدد(٢١٨)، نيسان/ابريل ١٩٩٧، ص١٧-١٨.

[٣٥] - نفس المصدر ،ص ١٠٨.

المصادر

1- الكتب :

- د.علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ٢٠٠٢.

ـ د.علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : ملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ـ ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧.

ـ د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

٢ـ الرسائل والإطاريح:

ـ سعد محسن مطر المولى، النظام السياسي البحريني دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

ـ عاصم محمد عمران ، التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

٣-الدوريات والمجلات:

ـ ابتسام سهيل الكتبي ، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٢٣) ، العدد (٢٥٧) ، تموز ، ٢٠٠٠ .

ـ أسامة عبد الرحمن ، مجلس التعاون الخليجي : توجه نحو الاندماج أم الانفراط ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز الوحدة العربية، العدد ٢١٨، السنة التاسعة عشر، نيسان/ابريل ١٩٩٧.

ـ عبد الخالق عبد الله ،البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٠)، نيسان ٢٠٠٣

ـ د.علي خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٢١، السنة الثانية عشر ، ٢٠٠٥.

ـ فتحي العفيفي ، الديمقراطية واللبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٢٥) ، العدد (٢٩٨) ، كانون الأول ، ٢٠٠٣ .

ـ د. فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية في مرحلة ما بعد التحرير ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (٢٠) ، العدد(١٥) ، ١٩٩٣

ـ ولاء علي البحيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي في التسعينيات-الأسباب والتداعيات، مجلة المستقبل، بغداد،مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد(٢) ،كانون الثاني ٢٠٠٦.

ـ هدى ميتكس، مجلس التعاون وما بعد الأزمة، الواقع، والتحديات، والأفاق، مجلة المستقبل العربي ، السنة (١٥) ، العدد (١٦٨) ، شباط ، ١٩٩٣.

٤-مصادر أخرى:

- أحمد منيسي، الانفتاح السياسي في الخليج.. بين المحفزات والمعوقات، موقع إسلام أون لاين.

ـ التقرير الاستراتيجي الخليجي ، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، الشارقة ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١.

- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، القاهرة ، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ١٩٩٧ .

- تقرير وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الإنسان لعام (٢٠٠٥) ، الانترنيت

http / usinfo. State. Gov. com .

-تقرير منظمة العفو الدولية.